مبـــادئ إدارة المخاطـــــر

مقدمـة:

ينطوي العمل المصرفي على التعامل مع المخاطر. فالمخاطر لها جانبان، الأول هو احتمالية حدوث حدث ما، أما الجانب الآخر فهو مقدار أو حجم النتائج المترتبة من حدوث ذلك الحدث. وللتقليل من النتائج السلبية للمخاطر، ينبغي تطبيق مبدأ أخذ الحيطة والحذر الذي يعد الأساس الذي بني عليه مبدأ إدارة المخاطر. ولقد أدت الإفلاسات والإخفاقات والأزمات المصرفية المتكررة في السنوات الماضية إلى تأكيد أهمية وجود مبدأ إدارة المخاطر وإلى إصرار السلطات الإشرافية ومراقبي المصارف على ضرورة وضع مبادئ عامة لذلك.

ويعتبر مبدأ إدارة المخاطر بمثابة عملية يتم من خلالها التحديد والقياس والمتابعة والمراقبة، للمخاطر التي يواجهها المصرف. وتلعب إدارة المخاطر في المصارف دوراً قيادياً في تعريف الأهداف والطرق والوسائل والفلسفة في التعامل مع المخاطر. ولا شك أن نجاح أي بنية لإدارة المخاطر لدى أي مصرف يعتمد اعتماداً كلياً على مدى التزامه بالأنظمة الداخلية والتشريعات السارية وبالأطر المحددة والأهداف الواضحة وعلى مدى استعداده للتعامل مع المخاطر المعنية.

ونظراً لأهمية إدارة المخاطر، فإنه ينبغي على أي مصرف تطبيق المبادئ التالية:

أولاً: دور مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية

أ. تقع مسؤولية إدارة المخاطر "Risk Management" في النهاية بشكل أساسي على عاتق مجلس الإدارة الذي يعتبر المسؤول أمام المساهمين عن أعمال المصرف. لذا، يتوجب عليه فهم المخاطر التي يواجهها المصرف والتأكد من أنها تدار بأسلوب فعال وكفء.

ب. وفي إطار هذه المسؤولية، يجب على مجلس الإدارة إقرار استراتيجية وسياسات إدارة ومواجهة المخاطر وتشجيع القائمين على إدارة المصرف على قبول وأخذ المخاطر بعقلانية وذكاء في إطار هذه السياسات وتجنب المخاطر التي يصعب عليهم فهمها. وتكون الإدارة التنفيذية مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن تطبيق استراتيجيات وسياسات البنك المتعلقة بإدارة المخاطر.

ت. أن يكون مجلس الإدارة لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر والتي قد تشمل في عضويتها بعض أعضاء المجلس والجهاز التنفيذي بالمصرف. ويناط بهذه اللجنة مسؤولية تحديد ووضع سياسات إدارة المخاطر استناداً إلى الاستراتيجية العامة للمصرف.

ثانياً: سياسات والاجراءات

أ. كون جميع الوظائف والمسؤوليات، بما فيها مسؤولية رفع التقارير، محددة وواضحة لتغطية جميع أنواع المخاطر التي يواجهها المصرف.

ب. أن تقوم دائرة إدارة المخاطر بتطبيق سياسات المخاطر والتأكد من أن الممارسات والنشاطات المصرفية التي يقوم بها المصرف تتم وفق تلك السياسات والحدود المعتمدة، وأي تعليمات ولوائح أخرى من الجهات ذات العلاقة ويتعين أن تكون تلك الممارسات والنشاطات مفهومة جيداً من قبل القائمين على إدارة المصرف والموظفين ذوي العلاقة، وأنه قد تم تقييم ودراسة تلك الممارسات والنشاطات قبل اعتمادها، وأنه قد تم وضع نظام شامل لمراقبتها بشكل مستمر ودوري، وأن يتم إخطار مجلس الإدارة والجهاز التنفيذي بالمصرف بشكل دوري، ولأغراض احترازية أيضاً، عن أي تطورات قد تطرأ على تلك النشاطات والممارسات.

ت. أن يتم تعيين مسؤول مخاطر لكل نوع من المخاطر الرئيسية التي يواجهها المصرف، وبالأخص مخاطر الائتمان والسوق والسيولة. ويشترط أن تكون لدى كل مسؤول مخاطر الدراية والخبرة في مجال عمله وفي مجال خدمات ومنتجات وسياسات المصرف ذات العلاقة بالمخاطر المتعلقة بمجال اختصاصه.

ث. وبالنسبة للمنتج الجديد، لا بد من اتخاذ الإجراءات التالية قبل الشروع في أي صفقة:

1. موافقة الجهة المعنية بالمصرف حسب النظام الأساسي أو اللوائح الداخلية للمصرف، واستيفاء أي متطلبات رقابية بهذا الشأن.
2. الحصول على المعلومات الكافية عن الصفقة أو المنتج الجديد من حيث النوع والمخاطر وكيفية المعالجة الحسابية وذلك عن طريق إجراء دراسة جدوى.
3. تأمين طريقة وإجراءات التمويل.
4. وضع إجراءات وضوابط متينة لمراقبة تلك الصفقة أو المنتج.

ثالثاً: نُظم القياس والمتابعة

أ. ضرورة وجود منهجية ونظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر لدى المصرف وذلك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها وبشكل إجمالي ودقيق لمعرفة وتحديد تأثيرها على ربحية المصرف وملاءته الرأسمالية. ولنجاح هذا النظام من حيث المراقبة، فإنه لا بد من إيجاد مجموعة شاملة ومتجانسة من الحدود والسقوف، تشمل على سبيل المثال حدوداً ائتمانية وحدوداً احترازية تفرض وقف التداول أو المتاجرة لتقليل مقدار الخسائر، وحدوداً للسيولة العامة للمصرف، وكذلك حدوداً لسيولة المنتجات والأدوات الاستثمارية. وبناءً على اعتماد أسلوب تخصيص رأس المال، فإن اعتماد منهجية تقييم الإنجاز على أساس المخاطر المعدلة سوف يعزز من نظام القياس والمراقبة. ولعل اتباع أساليب متنوعة للوقاية من المخاطر غير الممكن قياسها واحتسابها سيعزز من سلامة وصحة المصرف. وتتمثل هذه الأساليب في التأمين ضد المخاطر ووضع المخصصات الخاصة والعامة وتدوير الموظفين وإلزامهم بأخذ إجازاتهم السنوية وغيرها. ويشمل هذا النوع من المخاطر ما يتعلق منها بالسمعة والموارد البشرية والمخاطر القانونية والتشغيلية ومخاطر التكنولوجيا وغيرها.

ب. لا بد من تقييم الموجودات، وخصوصاً الاستثمارية منها، على أساس القيمة العادلة، إن وجدت، أو سعر السوق أو السعر الذي يتم تحديده باستقلالية عن المتعاملين في حالة عدم توفر سعر السوق، وذلك كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.

ت. ضرورة استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر، توفر بشكل دوري وفي الوقت المناسب معلومات مالية تفصيلية وشاملة ودقيقة عن المخاطر التي يواجهها المصرف.

ث. يجب الاحتفاظ كتابياً بكافة التفاصيل المتعلقة بطريقة عمل الأنظمة المعلوماتية وطريقة معالجة المعلومات من قبلها ومراجعتهما بشكل دوري. كما ينبغي القيام بإجراء توافق بين المعلومات المستخرجة من الأنظمة المعلوماتية والتحقق من صحة ودقة تلك المعلومات.

رابعاً: الرقابة الداخلية

أ. ضرورة وجود وحدة تدقيق داخلي مستقلة تتبع مجلس إدارة المصرف مباشرة، وتقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة المصرف بما فيها إدارة المخاطر.

ب. لا بد من وضع ضوابط تشغيلية فعالة وحازمة في جميع الدوائر بالمصرف. ومن هذه الضوابط "على سبيل المثال لا الحصر" أسلوب التوافق الدوري بين الحسابات، والفصل بين الوظائف والمهمات، والتحقق من سير المعاملات والأسعار، وضوابط إنهاء المعاملات الحسابية، ووجود آلية لتتبع سلسلة الإجراءات أو المعاملات، ووضع إجراءات تعزيزية للموافقة على تحركات وتنقل وصرف الأموال والأمانات، وغيرها من الضوابط اللازمة لجميع الدوائر. كما يجب العمل بمثل هذه الضوابط باستقلالية عن الدائرة التجارية المعنية في المصرف.

ت. لا بد من وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية للمصرف من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات. كما يجب وضع أنظمة مساندة تمكِّن من العمل في وضع سوي لضمان الاستمرارية في العمل ويجب اختبار فعاليتها من حين إلى آخر. ولمزيد من الأمان، يتعين مراجعة جميع الأنظمة الرئيسية من قبل أطراف أخرى خارجية من ذوي الاختصاص.

ث. يجب وضع خطط للطوارئ، معززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات، وموافقاً عليها ومعروفة جيداً من قبل المسؤولين ذوي العلاقة، وذلك للتأكد من أن المصرف قادر على تحمل أي أزمة أو تعطل في الأنظمة أو أجهزة الاتصالات وبحد أدنى من الارتباك. ويجب أن تخضع هذه الخطط للاختبار بشكل دوري.

خامساً: مبـــادئ عامـــة

أ. إن أهداف وسياسات ونتائج إدارة المخاطر لا بد أن تكون المحرك والمؤثر الرئيسي في اتخاذ القرارات الاستراتيجية لدى المصرف. وللمحافظة على فعالية إدارة المخاطر، فإنه يتعين التريث قبل إجراء أي تغيير في السياسات والاستراتيجيات نتيجة لأي تغيير في عوامل السوق.

ب. وجود بيئة عمل مناسبة تتميز بالحوار المفتوح بشأن المخاطر.

ت. أن يتم تخصيص رأسمال المصرف، حسب مقدار ونوعية المخاطر التي تواجهها الدائرة التجارية، وأن يكون حجم عمل أي دائرة تجارية لدى المصرف مرتبط بمقدار كمية رأس المال المحددة لها.

ث. أن يكون للدوائر المساندة لدى المصرف دور فعال ومتمم لمهمة إدارة المخاطر.